

مصر وفرنسا توقعان مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الاستثماري والترويج للفرص الاستثمارية
بمصر امام القطاع الخاص بدول اورومتوسطية

اشادات دولية بالاقتصاد المصري. نائب مدير الوكالة الفرنسية للتنمية: الاصلاحات
الاقتصادية تحفزنا على دعم مشروعات تنموية جديدة. ورئيس منظمة التعاون الاقتصادي
والتنمية: مصر اصبحت نموذجا في تمكين المرأة

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي: نركز على دعم تطوير التعليم والصحة والاستثمار في >>
البشر يحقق النمو الاقتصادي الشامل. وجيريمي بيليت: الوكالة الفرنسية للتنمية ستخصص 60 مليون
يورو لدعم الحماية الاجتماعية

وقعت مصر وفرنسا مذكرة تفاهم للتعاون المؤسسي بين وزارة الاستثمار والتعاون الدولي ومعهد الاستشراق الاقتصادي للعالم المتوسطي الفرنسي، خلال المنتدى الاقتصادي حول مستقبل العلاقات الاقتصادية بين مصر وفرنسا بباريس، ووقع المذكرة كل من الدكتورة سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، مع السيد/جان لويس غيغو، رئيس معهد الاستشراق الاقتصادي للعالم المتوسطي الفرنسي، بهدف تعزيز التعاون الاقليمي والاستثماري في المنطقة الأورو-متوسطية، والترويج للفرص الاستثمارية التي تتضمنها خريطة مصر الاستثمارية لدى القطاع الخاص في عدد من دول المنطقة والتي تشمل نحو 44 دولة

ونكرت الوزيرة، أن مذكرة التفاهم تأتي في اطار خطة الوزارة لجذب الاستثمارات ونقل الخبرات وتقديم كافة الخدمات الاستثمارية وتأسيس الشركات، حيث أن مصر تتبع إستراتيجية واضحة لتهيئة بيئة استثمارية وإصلاح وخلق مناخ استثماري في مصر وجذب الاستثمارات الأجنبية لدعم الاقتصاد المصري، ويعمل قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وخريطة الاستثمار لمحافظة مصر لتحديد الإمكانيات وفرص الاستثمار وتيسير الإجراءات من خلال تحديد مناطق استثمارية لهذه المحافظات لتمكين المستثمرين من تحديد فرص الاستثمار

وأوضحت الوزيرة، أن الوزارة ستعمل مع المعهد على تطوير التعاون الثنائي وتعزيزه في المجالات ذات الاهتمام المشترك من خلال نشر أعمال الكيانات الأورومتوسطية في الدراسات الإستراتيجية في المجالات الرئيسية مثل التصنيع والنقل والمياه والطاقة والتنقل، وتعزيز ثقافة التنبؤ الإقليمي في المنطقة الأورومتوسطية ونشر التوقعات الإقليمية، وتعزيز التكامل بين أوروبا ومنطقة البحر المتوسط وإفريقيا، وتنظيم زيارات متبادلة، وندوات وحلقات عمل مشتركة

من جانبه، أشار السيد/ جان لويس غيغو، رئيس معهد الاستشراق الاقتصادي للعالم المتوسطي الفرنسي، إلى أن الهدف الرئيسي للمعهد هو تعزيز التكامل الاقتصادي بين الشمال والجنوب وبين دول الجنوب، ويتطلع المعهد إلى أن يكون له نطاق إقليمي واسع يشمل إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط وأوروبا، مع هدف طويل الأجل لربط شركاء القطاعين العام والخاص لعدد كبير من الدول الأعضاء، لذلك تأتي مذكرة التفاهم الموقعة مع وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بهدف إقامة مزيد من التعاون المتبادل من خلال متابعة المبادرات الإقليمية والدولية بهدف تعزيز التأثير لتحقيق الأهداف المشتركة في مجال التكامل الإقليمي

وعقب ذلك، التقت الوزيرة، بالسيد/ جيريمي بيليت، نائب المدير التنفيذي للوكالة الفرنسية للتنمية

وأشاد السيد/ جيريمي بيليت، بالاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها مصر، مؤكدا حرص الوكالة على دعم البرنامج الاقتصادي لمصر خلال المرحلة المقبلة، في ظل ثقة فرنسا في الاقتصاد المصري والاصلاحات الاقتصادية

خاصة في مجال الاعمال والاستثمار والتي تحفز الوكالة على تمويل ودعم اقامة مشروعات تنموية جديدة في مصر، حيث ساهمت الوكالة الفرنسية للتنمية حتى الآن في تمويل عدد من المشروعات الهامة من أبرزها الخط الثالث لمetro أنفاق القاهرة (المرحلتين الثانية والثالثة) وتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتوصيل الغاز الطبيعي للمنازل، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الزراعة فضلا عن تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي (المرحلتين الأولى والثانية)، ومشروع إنشاء محطة خلايا فوتوفولتية قدرة 26 ميغاوات بكوم أمبو بأسوان والمساهمة في إنشاء محطة رياح خليج السويس وتوصيل الغاز للمنازل ومشروع دعم الرعاية الصحية الأولية، وأتاحت برنامج لدعم موازنة قطاع الطاقة بمبلغ 175 مليون يورو و 3 مليون يورو دعم فنى

وأشار إلى أن الوكالة وافقت على دعم مصر خلال الفترة المقبلة، في مجال الحماية الاجتماعية بنحو 60 مليون يورو، وتخصيص 2 مليون يورو كمنحة للدعم الفنى، وفي هذا الأطار، أشادت الوزيرة، بالعلاقات المصرية الفرنسية على كافة المستويات كنموذج يحتذى به في العلاقات بين الدول، وحرص فرنسا على دعم تمويل مشروعات تنموية في مصر، وفق اولويات الحكومة خلال المرحلة المقبلة والتي على رأسها دعم تطوير منظومة التعليم والصحة، حيث يعد الاستثمار في البشر هو مفتاح تحقيق النمو الاقتصادى الشامل

وبحث الجانبان، الرؤية المستقبلية، للتعاون الانمائى المصري الفرنسي، والمجالات المنتظر التعاون فيها في الفترة المقبلة، مثل مشروعات الطاقة المتجددة وتنمية القطاع الزراعى

والتقت الوزيرة، بالسيد/أنجل جوريا، سكرتير عام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والذي اشاد بالتقدم الكبير الذى حققته مصر في مجال الاصلاح الاقتصادى وتمكين المرأة، في اطار الاهتمام بها كفاعل رئيسى في دفع عملية التنمية الشاملة بالمجتمع، مؤكدا أن مصر اصبحت نموذجا في تمكين المرأة

وناقش الجانبان، البرامج التي تقوم المنظمة بتنفيذها في مصر ومنها برنامج تعزيز المساواة بين الجنسين ورفع قدرات المرأة المصرية، وبرنامج دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج إدارة شركات القطاع الخاص، وبرنامج تحسين مناخ الاستثمار

ودعت الوزيرة، سكرتير المنظمة، إلى مزيد من دعم مصر في عدة مجالات منها قطاع الاسكان وتشجيع ..القطاع الخاص

